

الجزء الثانى

نحن ومساحات التفاوض المهجورة :

نحو المشروع العربى لإدارة سيناريونات

المستقبل واستباق ما قد يتوقع من النوازل /الآزمات

الجزء الثانى

نحن ومساحات التفاوض المهجورة : نحو المشروع العربى لإدارة سيناريوات المستقبل واستباق ما قد يتوقع من النوازل /الآزمات

تمهيد

أوضحنا فى الجزء الأول ما المقصود بكل من «سيناريوهات الإسلام والغرب»
«ومنظور لغويات التفاوض» .

وإذا كان لنا أن نؤكد على أهم ما استنتجناه من التحليل المقدم فى ذلك الجزء
فيمثل فيما يلى :

(١) أن هناك سيناريوهات صراعية فى إطار الإسلام والغرب ولا بد من السعى لاحتواء
آثارها السلبية .

(٢) أن هناك من هذه السيناريوهات ما يتعلق بالصراع العربى الإسرائيلى وما يمثل
محاولة دوائر بعينها لتفعيل صراع الحضارات فى إطار الصراع العربى الإسرائيلى
فى اتجاه إحداث المزيد من الاستعداد للعرب والمسلمين وهو الأمر الذى ينبغى
احتوائه وفك الاشتباكات الخاطئة على الساحة الدولية .

(٣) أن هناك سيناريوهات لهيمنة العولمة المتوحشة المبنية على إزالة الشرعية الدولية
والقيم الإنسانية وتفعيل سياسات الهيمنة ذات القطب الأوحى ومحاولة إلغاء
أشكال التعددية وحقوقها تصل إلى حد شن حروب هوية .. معلنة فى أحيان
وغير معلنة فى أحيان أخرى أكثر .

(٤) أن هناك سيناريوهات أخرى تعاونية فى الغرب تنفى الصور السلبية عن العرب
والمسلمين وتؤكد على حوار الحضارات وتأسيس مساحات مشتركة للتعاون
ولمباراة غير صفرية على الأصعدة المختلفة ولا بد من تعميق هذا التوجه من قبل
العالم العربى الإسلامى .

(٥) أن هناك سيناريوهات تعاونية فى إطار التحديات التى يبحث فيها العالم بطبيعة
احتياجات كل الدول ولا بد من تفعيل أقصى قدر من الفائدة من خلالها .

إن مثل هذه التحديات تحتاج ضمن ما تحتاج إليه فى إطار التعاون الدولى
الإيجابى توضيح الرؤية الإسلامية والعلمية المعبرة عن أجندة الدول العربية الإسلامية
والحفاظ على قيم الخصوصية الثقافية الإسلامية فى إطار تفاعلات هذه الدول مع
دول العالم الأخرى ، وهذه السيناريوهات لا تدخل فقط فى العنوان المباشر للإسلام

والغرب أو عنوان «حوار الحضارات» الذى أصبح يراه كثيرون فى واقعنا بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١ م ، بل أنها تتخلل مناقشة نماذج علمية تنموية تطرح من أجل تفعيل التعاون الدولى على الأصعدة المختلفة وترك بعد الخصوصية الثقافية والأجندة التفاوضية الخاصة بنا كما يحدث فى أحيانا كثيرة يضعنا فى خانة تؤدى إلى مزيد من التهميش .

فعلى الرغم من التسليم بوجود أمور ونماذج كثيرة تدرج تحت مفهوم العلم المحض دوليا بغض النظر عن ثقافة ما ، إلا أن هناك الكثير مما يقال عن منظور ثقافى للعلم^(١) .

وسنوضح ذلك الأمر بجلاء من خلال تطور مشروعات استشراف المستقبل من هذا البعد على وجه الخصوص ولكن لابد أن نوضح هنا كذلك أن واقع التفاعلات الدولية قد أثبت هذا التداخل فى أكثر من سيناريو ، فعلى سبيل المثال لا الحصر راجع تلك التفاعلات التى دارت فى سيناريوهات مؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية بالقاهرة عام ١٩٩٤م (UN ICPD) وما تلى ذلك من مؤتمرات على نفس هذا المحور على كونها تتضمن أجندة غربية أساسا مخالفة تماما للثقافة والتقايد العربية الإسلامية فى تعريف مفهوم «الأسرة» والعديد من المفاهيم الأخرى على سبيل المثال ، فكان للأزهر أن يتدخل وكان للوفود العربية الإسلامية المشاركة أن تتدخل وتطالب بتعديل وثيقة المؤتمر^(*) .

وعندما شاركت فى فعاليات المؤتمر المشترك لجمعية مستقبل العالم والمشروع الألفى لاستشراف المستقبل لجامعة الأمم المتحدة ، قابلت فضيلة الإمام الأكبر د. سيد طنطاوى شيخ الجامع الأزهر وسألت فضيلته أى محور من المحاور الخمسة عشر التى يناقشها هذا التجمع الدولى الكبير تود أن تتحدث عنها ، فاختار فضيلته «محور البيئة» موضحا أن هناك منظور إسلامى لابد من تناوله وتوضيحه فى التعامل مع مشاكل البيئة الراهنة ، وأجاب فضيلته عن الأسئلة التى طرحها المؤتمر للتفاعل بشأنها فكان طرحه من المنظور الإسلامى موضع التقدير الكبير وكذلك كان طرح فضيلة الدكتور/ حمدى زقزوق وزير الأوقاف فى مجال الإجابة عن سبيل حل

(*) قام كاتب السطور بإدارة دورة تدريبية عن آليات التفاوض فى المؤتمرات الدولية ، نظمها المركز العربى للطفولة للجمعيات الأهلية المشاركة فى المؤتمر من أجل إعداد أجندة تحالف تهدف إلى التدخل الإيجابى فيما يمكن تعديله فى الوثيقة الربحية (سبتمبر ١٩٩٤م) .
لمزيد من التفاصيل راجع لكاتب السطور مقال تفصيلى عن واقع المؤتمر وتداعياته جاء بعنوان «البعد الثقافى ومساحة التفاوض مع تداعيات مؤتمر المكان والتنمية» صحيفة البيان ١٨/١٢/١٩٩٤م .

الصراعات العرقية من المنظور الإسلامى كذلك موضع التقدير حيث أجاب أيضا عن أسئلة هذا المحور التى وضعها خبراء المشروع الألفى ولقد وردت آرائهما هذه فى تقرير المشروع لعام ١٩٩٦ م ... إن المنظور الثقافى للوسائل العملية هو منظور ملح ولعل الأمثلة أكثر من أن تحصى ولعلها كثيرة وتتداخل ، بل وتتفجر أحيانا فى مناقشات نزع أسلحة الدمار الشامل والنظرة إلى مشاكل السكان والجريمة والبيئة والفجوة بين الأغنياء والفقراء وأساليب العمل والعمالة وعولمة الإعلام ، ولعل من أكثر الأمثلة الأخيرة صراحة التى توضح اختلاط ما هو علمى بما هو ثقافى فى إطار خطورة عولمة الإعلام وصبغه برؤية أحادية تسهم فى سيناريو صدام الحضارات . ما سمي «النماذج العملية» التى استخدمت فى الإعلام الأمريكى بالرسوم البيانية وتقنيه الحقيقة الوهمية V. R. لتفسير كارثة سقوط طائرة مصر للطيران ، والتى ثبت بالتحليل العلمى المخالف فبركتها ولكن الفبركة العلمية لعبت دورها مع الزج بنظرية أخرى وهى «نظرية الانتحار» بأدلة وهمية وعشوية استندت إلى الإساءة لكلمات ومفاهيم إسلامية مثل «توكلت على الله» لتعنى فقط انتحار طيار وقتله للركاب الأبرياء من باب أنها تستخدم فى ساعات اليأس والإقبال على الإنتحار والإرهاب !! وإلى ذلك من افتراءات على مفاهيم وقيم الدين الإسلامى كعادة دوائر بعينها فى الإعلام الغربى . ولقد تناولت هذا الموضوع فى حينه فى مقال بالأهرام بعنوان «جرائم اللغة وإدارة كارثة الطائرة المصرية»^(٢) .

إن ما يحدث على الساحة الدولية يتطلب تدشين آليات حديثة ومهام بحثية من الطراز الأول ولذلك تمت محاولة الزج الخاطئ بمفهوم «الانتحار» أثناء محاولات تقديم التفسير العلمى لما حدث^(٢) .

وفى خلاصة هذا التمهيد نقول أنه إذا كانت هناك مساحات أصفها بأنها مساحات شاغرة أو مهجورة لم نستغلها أو نخوض فيها بشكل مقبول لصالح أجندتنا العربية الإسلامية ، فإن أهم مساحات التفاوض الاستباقى المهجورة تتمثل فى عدم تدشين مشروع عربى للاستشراف بالمعنى الديناميكى المتكامل والتفاعلى والمستمر دون التقيد بفترة زمنية محددة من أجل تحديث النتائج بشكل مستمر تتيح التعامل مع إيقاع التغيير المتلاحق وغير المسبوق الذى أعطى لمعنى التغيير معنى جديد وكذلك من أجل تفعيل الإيجابى للسياسات التنفيذية على صعيدى دبلوماسية المسار الأول الرسمى ودبلوماسية المسار الثانى التى تتخذ أشكالا متعددة وتدرج فى إطارها أغلب عمليات التفاوض فى هذا العصر .. ولقد تناولت هذا البعد بقدر كبير من التفصيل فى كتابى بعنوان سيناريوهات الحرب والسلام : دبلوماسية المسار الثانى من منظور اللغويات الاجتماعية والسياسية^(٣) .. ولتوضيح ما نقصده بالمشروع العربى لاستشراف المستقبل ، نقول أنه مثلا لا يمكن لأى محلل موضوعى لقضايا عصر العولمة أن يخفق فى التعرف على حجم التعقيدات الكبيرة التى تواجه وتواجه المفاوضات المثل

للواقع العربي الإسلامي في التعامل معها .. والتي تتطلب معالجة عقلانية وعلمية بعيدا عن حالات الانفعال والاندھاش والإحباط التي نراها شائعة في تناول الكثيرين في واقع تفاعلاتنا ... وهذا لا يؤكد على أننا بحاجة ماسة بجانب العقلانية والعلمية إلى نوع من التفاوض النضالي الذي يقاوم كل إحباط وصعوبات ، وأن يكون مدعوماً بقاعدة بحثية متميزة تتخصص في قضايا المستقبلات من حيث التقنيات والبيد المعرفي ؛ فبالإضافة إلى ما أوضحنا في الجزء الأول من هذه الدراسات من سيناريوهات تتطلب التفاوض معها على أساس علمي في المقام الأول ، فإننا نود أن نضرب مثالا آخر لا يقل أهمية للتدليل عما نقصده بذلك وليكن من واقع المفاوضات التجارية الخاصة بالجات والتي تحولت إلى إطار منظمة التجارة العالمية (WTO) والتي دخل المفاوضات مرحلة من مراحلها في نوفمبر ١٩٩٩م في جولة أخرى بمدينة سياتل بولاية واشنطن ، وتبعها جولات أخرى في أماكن متعددة عبر العالم وكان آخرها في مدينة جنوة التي شهدت اضطرابا عتيفا وسقط فيها أول قتيل يناهض العولمة ، ويناھض النموذج الرأسمالي الغربي المتوحش الذي يبنى على مباراة صفرية . وبغض النظر عما حدث من اضطرابات واعتراضات لمقاومة «العولمة المتوحشة» وهو الأمر الذي جاء في صالح العرب ودول العالم الثالث عموماً إلا أن ما حدث لا يعني أن يرفع المفاوضات الممثل لواقعنا شعار «وكفى الله المؤمنين شر القتال بل ينبغي أن يستثمر ما حدث من وقفة صارمة ضد طغيان العولمة وعملية التحرك في عدة إتجاهات ولعلنا في هذا الصدد نلفت النظر مثلاً إلى أن المفاوضات عليه أن يلم مثلاً بجزئيات على مدى (٥٠٠ صفحة) غير المذكرات التفسيرية غير المتوفرة بسهولة لمفردات وعبارات في غاية الخصوصية والدلالة والمرجعية ... كذلك عليه أن يلم بمواقف مالا يقل عن ١٢٠ موقف للدول الأطراف المشاركة ، كما أن عليه ألا يدخل لعملية التفاوض قبل أن يكون قد حضر جيداً لعمليات الضغط الجماعي LOBBYING مثلاً مع دول الجنوب ودول العالم العربي والإسلامي في حالنا ... ويدون هذا الجهد الكبير الذي لا قبل لمفاوض ما على المستوى الفردي مهما بلغت مهاراته أن يقوم به وكذلك لا قبل لدولة بعينها التفاوض فردياً دون التحضير على المستوى المذكور ، من هنا نقول أنه لا يمكن بدون مثل فكرة المشروع العربي المقترح الذي ينبغي وأن يحشد خيرة الطاقات البحثية التفاوضية ممن لهم باع على المستوى الدولي أن يحقق النتائج المطلوبة لصالح إحقاق حقوقنا وحماية أجندتنا من التعرض للإجحاف أو الإذعان والقبول لطرح الآخرين .

وإذا كان المثال السابق مهما لتوضيح مجرد جزئية لما نعينه بخصوص الضرورة الملحة لمثل ذلك المشروع المقترح من أجل استباق الأزمات والتحضير المتميز لعشرات المواقف التفاوضية على العديد من الجبهات والمجالات في ظل سيولة غير مسبوقة وإيقاع متسارع وغير مسبوق يمر بها العالم .

**التصورات المنهجية لفقة
النوازل الدولية وسمات
المشروع المقترح واسئلته**

وفسى هذا الإطار العام لا غنى عن أن نعالج تحدى الصراع والتعاون عبر الثقافات فهذا من شأنه أن يشكل جوهر إضافاتنا لمحاور المشروعات المستقبلية فى عالم اليوم التى لا تزال مخففة فى التعامل العلمى الثقافى الفعال مع هذا التحدى .

من هنا فإن إدارة هذه السيناريوهات تحتاج منا إلى إيجاد قاعدة بيانات وقاعدة بحثية تحليلية على محاور هذه السيناريوهات بشكل ديناميكى ومستمر على أن يتم تحديثها وربطها بالسياسات التفعيلية داخليا ودوليا بناء على دراسة تداخل السيناريوهات وبناء المؤشرات التى توضح إتجاه حركة هذه السيناريوهات والتحرك على هذا الأساس لصالح مبادرات التعاون والسلام المبني على الحق والعدل وإحباط تفعيل الاستعداد الحضارى للعرب والمسلمين من خلال التحرك الإيجابى الجماعى الفعال ولا شك فى أننى أجد من الأهمية أن نجيب من خلال هذا الجزء عن الأسئلة التالية :

١- كيف يمكن إدارة سيناريوهات المستقبل لصالح أجندتنا التفاوضية على الأصعدة المختلفة من خلال إدارة مباراة غير صفرية لصالحنا ولصالح الآخرين فى هذا العالم ؟

٢- ماذا عن أهمية إجراء الدراسات المستقبلية بالأسلوب التراكمى والأكثر اتصالا بحاجات ملحة فى العلمية التنموية من خلال المشروع العربى المقترح والتفاعل مع العالم من خلاله وكيف نعالج الخلل الراهن فى الدراسات المستقبلية فى عالمنا العربى على قلتها وندرتها وعدم الاهتمام الكافى بها من ناحية وأن نقدم رؤيتنا للدراسات المستقبلية من خلال نماذجنا العلمية ، خاصة وأن النماذج العلمية الغربية لاشك وأن بها ما يشوبها من انحيازات ثقافية وما السمات المنتظرة لهذا المشروع والتى تجعل منه ضرورة وملء لفراغ ومساحات تفاوض مهجورة فى واقعنا وعلى الساحة الدولية ؟

٣- كيف يمكن أن يقدم من خلال مثل هذا المشروع الرؤية الإسلامية العلمية المعاصرة على أصعدة التحديات المختلفة التى تواجهها الإنسانية فى هذا القرن ولماذا يحتاج إلى المظلة العربية الإسلامية ذات المنصات التفاعلية الدولية ؟

٤- ماذا عن العوائق الثقافية التى ينبغى التعامل معها لتفعيل مثل هذا المشروع والحصول على النتيجة المرجوة منه دون الاستكانة والتخندق والانعزال وترك هذه العوائق لتقتل مستقبل الأمة وتحركها الإيجابى ؟

الرؤية البحثية التكاملية المقترحة في إطار المشروع العربي الإسلامي الذي ينبغي وأن يكون

إذا أردنا توضيح أهم سمات المشروع العربي الإسلامي لاستشراف المستقبل ،
لذكرت ومن واقع خبرتي العلمية كعضو شارك في فاعليات وندوات المشروع الألفي
لاستشراف المستقبل بجامعة الأمم المتحدة (لعدة سنوات) بعض من هذه السمات
الأولية من خلال الجدول التالي المقارن الذي يوضح حالة وأسلوب القيام بالدراسات
المستقبلية الاستشرافية مقارنة بما هو متبع ومنفذ في المشروع الألفي كواحد من
أهم وأكبر مشروعات استشراف المستقبل في عالم اليوم ، وفائدة مثل هذه المقارنة
الهامة هو أن تكون منطلقات العمل في مثل هذا المشروع متمشية مع معطيات إدارة
مثل تلك المشروعات الكبرى من ناحية وتخطي الواقع السلبي الذي يتسم به
الدراسات المستقبلية السابقة والراهنة الموجودة في واقعنا العربي الإسلامي على قلتها
وندرتها من الناحية الأخرى . وفيما يلي هذا الجدول (رقم ١) .

الفروق بين المشروع الألفي لجامعة الأمم المتحدة - كأحد النماذج الهامة لاستشراف المستقبل -
وسمات المشروع العربي الراهن ووضعيته

المشروع العربي الراهن	المشروع الألفي لجامعة الأمم المتحدة - كأحد النماذج الهامة لاستشراف المستقبل ومنع الأزمات
المشروع العربي اعتمد ويعتمد إلى الآن على فترات زمنية محددة - والدراسات كلها التي ظهرت هي في إطار زمني محدد تنتهي بانتهاء المدة التي حددتها الهيئة التي تتبناها . الأمر الذي نجد معه أن النتائج تصبح قديمة بعد فترة وجيزة .	أولاً : المشروع لا يعتمد على فترة زمنية محددة (عشر سنوات مثلاً ..) بل إنه ممتد ويسمح بديناميكية كبيرة للتكيف مع المتغيرات السريعة .
لا يزال الفكر أحادي أساساً ويفتقد للرؤى التمازجية الحديثة إلى حد كبير ... ولا تزال الجزر المنعزلة سمة رئيسية في تفاعلاتنا العلمية على وجه الخصوص بل أن مناهجنا وممارساتنا ومراكز أبحاثنا وتجمعاتنا العلمية لا تزال ترسخ من هذا الأمر إلى حد بعيد وإلى الآن !!	ثانياً : المشروع يتبنى وسائل متعددة ويركز ويحصل على آراء تتسم بالفكر التمازجي بين العلوم المختلفة ويستعين بالخبراء من ذوى التوجهات المختلفة للنظر لنفس الظاهرة .. أى أنه هناك عبور لما قد نسميه «بالجزر المنعزلة» على صعيد العلم والواقع .
المشروع العربي بمراحله المتفرقة التي يمكننا رصدتها لا يزال بعيداً عن استخدام وتنمية الأدوات العلمية بالشكل اللائق .. وكثيراً من عناصر هذا المشروع كما توضحها كتب تنشر هنا وهناك ومؤتمرات كثيرة تتخاطب مع ما أسمىناه بتحديات القرن القادم .	ثالثاً : المشروع معنى أساساً وبشكل مكثف بتنمية أدوات التحليل والتنبؤ التقنية وتكثيف حلقات التدريب والتدرب على استخدامها بشكل رئيسي وفعال .

المشروع العربي الراهن	المشروع الألفى لجامعة الأمم المتحدة - كأحد النماذج الهامة لاستشراف المستقبل ومنع الأزمات
لا تخرج في واقعنا عما اسميه بعقلية «ان وأخواتها» أى بتسجيل وضع ما أو موقف ما فى محاضر جلسة أو مؤتمر أو كتاب ما بعيدا عن «كيف وأخواتها» المعنية بالتقنيات وتنميتها بشكل مستمر مع غياب وجود هيئة عليا بعينها تتابع عملية الاستمرار والتنقيح والتطوير وتنمية الأدوات العلمية بالشكل الواجب وتكون على اتصال بالهيئات الأخرى المعنية بنفس الشأن وبشكل مستمر ومتواصل ويتناسق يحدث النفع المرجو منه .	
المشروع لا يزال مفتقدا للوصول للدوائر المختلفة من هيئات وحكومات ومؤسسات وأفراد وباحثين ولا يرتبط بعملية صنع القرار بشكل حقيقى وفعال .	رابعاً : المشروع يتضمن حلقات كثيرة تتصل بالهيئات الحكومية وغير الحكومية والمؤسسات المختلفة والأفراد والباحثين وأخيراً صانع القرار فى دول العالم .
المراكز القليلة والمشروعات فى هذا الصدد تنسم بإدارة تقليدية وعوائق كثيرة لانسباب العمل ناهيك عن عقلية الوصاية الفكرية والإدارية المتبعة الموجودة فى واقعنا الثقافى .	خامساً : تنسم إدارة المشروع بدنياميكية متطورة عالية لا وجود فيها لفجوة الإدارة بسماتها المختلفة .

ولعل من المهم هنا أن نرصد أهم محاور القضايا التى تدرج فى إطارها أكثر من ١٨٠ موضوع حيوى تتناوله مراكز ومشروعات الدراسات المستقبلية الدولية ، والهدف هو أهمية النظر إلى هذه المحاور وتقديم رؤية تتوافق وأجندتنا ومصالحنا من خلال الرؤية التكاملية المقترحة فى هذه الدراسة وهذه المحاور هى :

١- أزمات السكان فى العالم من حيث وصول عدد السكان إلى ذروته من حيث النمو والمشاكل المترتبة على ذلك من ناحية الغذاء والمياه والتعليم والإسكان والعناية الطبية وكيفية مواكبة هذه الخدمات بتلك الزيادة الراهنة والمحتملة (استناداً لأهم الدراسات والتقارير الدولية وتقديم الرؤية العلمية الإسلامية فى هذا الصدد) .

٢- أزمات المياه وقد أصبحت المياه الصالحة للشرب فى تناقص كبير فى عدة مناطق من العالم ومنها منطقتنا العربية ومنطقة الشرق الأوسط على اتساعها . (استناداً لأهم الدراسات والتقارير وما يتطلبه ذلك من استباق هذه الأزمات فيما يتعلق بمنطقتنا) .

٣- الأزمات الناتجة لوجود فجوة تتسع في هويتها بين مستويات المعيشة بين الأغنياء والفقراء وأن ازدياد وتفاقم هذه الفجوة سينتج عنه عدة مشاكل حادة وحاسمة ، (تقارير البنك الدولي والأمم المتحدة ومصادر أخرى كأساس) وما ينبغي أن نفعله نحن في هذا الصدد ، وما يمكن أن نسهم به من حلول على المستوى الدولي .

٤- كوارث التهديد الذى ينتظر البشرية بخصوص ظهور أمراض فتاكة جديدة فوق قدرة أجهزة المناعة الطبيعية .. (وأهمية رصد مثل هذه الأمراض فى بلاد بعينها كالهند وقارة أفريقيا واقتراحات بسبب مواجهتها قبل أن تكون الأزمة المترتبة عليها صعبة العلاج) .

٥- كيف نواجه مشكلة السعة المحدودة وغير المتواجدة لعملية صنع القرار الجمعى على مستوى العالم بصفة عامة خاصة فى ظل مشاكل آخذة فى أن تكون كونية وعابرة لحدود الدول وتتسم بتعقيدات فريدة ويزداد معها جو عدم اليقين والغموض الذى تتسم به تفاعلات هذه الآونة . وهذا الأمر يتطلب منا استحضار وابتكار الأفكار بخصوص العمل على إيجاد نظام عالمى أكثر عدلا وأكثر فعالية فى عملية صنع القرارات الدولية التى تراعى أجندة الجميع ، كما يتطلب هذا الأمر جهدا داخليا خاصاً بنا من أجل تحديث آليات عملية صنع القرار الجمعى فى واقعنا الثقافى [.

٦- كوارث الإرهاب الآخذ فى النمو والحدة عبر العالم وما يستهدفه من أهداف وما يشكله من تهديدات وما يتطلبه ذلك من رصد لطبيعة الإرهاب وأهم أساليبه عبر العالم وتطورات وأسلحته ومشاكل هذا المحور على المستوى المستقبلى داخليا وخارجيا بناء على دراسات وتقارير حديثة ومن خلال الرؤية التكاملية المقترحة) .

٧- التفاعلات الحادة بخصوص نمو السكان والنمو الاقتصادى وما يستتبعه ذلك من علاقة بنوعية البيئة والمصادر الطبيعية وما يتعلق بواقعنا الثقافى فى هذا الصدد .

٨- التغييرات الحادثة فى وضع المرأة عبر العالم وتداعيات هذا التغيير (استنادا إلى نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة وما يتعلق بواقعنا الثقافى فى هذا الصدد) .

٩- أزمات وكوارث ناتجة عن ازدياد حدة الصراعات الدينية والعرقية والعنصرية فى العالم والسبيل إلى احتوائها والسيطرة على ما تفرزه من سلبيات على استقرار العالم والقضايا المثارة فى هذا الصدد وما ينبغي على المؤسسات الدينية الكبرى فى واقعنا الثقافى أن تقوم به داخليا وعلى الصعيد الدولى من إسهامات قد تكون حيوية وهامة أكثر من أى جهود أخرى فى هذا الصدد .

١٠- « قضايا المعلومات والتكنولوجيا بين الآمال والمخاطر ... » (مع التركيز على عصر الفضاء وشبكات الانترنت ووسائل الاتصال عبر العالم وبناء القاعدة العلمية المتطورة في واقعنا الثقافي في شكل خاص .

١١- جماعات الجريمة المنظمة ودخولها إلى مرحلة من التعقيد والتركيب على مستوى العالم . وما تفرزه من مخاطر متعددة وسبل التعامل الفعال معها .

١٢- « تبعيات ومخاطر النمو الاقتصادي في العالم والأزمات والكوارث المحتملة في هذا الصدد » ومشاكل العولمة وكيف نتصدى لها على عدة مستويات وأصعدة وإمكانية تفعيل السوق العربية المشتركة قبل فوات الأوان .

١٣- مخاطر كوارث المفاعلات النووية المتقدمة والمتهاكمة على الكوكب الأرضي » والإحصائيات والدراسات الخاصة بذلك وسؤال التكنولوجيا النووية في الوطن العربي خاصة ومشاريع تحلية المياه وبناء البرنامج النووي العربي وأسئلته .

١٤- كارثة الانتشار المتزايد لمرض الإيدز في العالم وسبل ومقاومة هذا الإنتشار المتزايد واحتوائه .

١٥- « عن تغير مناخ العمل وبيئته وعن البطالة عبر العالم وعدم توفر الكفاءات والمهارات الحديثة التي تتطلبها مؤهلات العمل في المؤسسات الحديثة والأزمات المحتملة في هذا الصدد » وما تداعيات هذا الأمر بخصوص واقعنا الثقافي في إطار خريطة العمالة العربية وإدارة مشاكلها وتعظيم فوائدها من خلال التنسيق العربي الجماعي .

وقد نضيف إلى تلك المحافل مسائل هامة وخاصة حيث لا بد لنا أن ننظر بعجد في طرح رؤية علمية إسلامية معاصرة تبنى على الرؤية التكاملية المقترحة في هذه الدراسة من منطلق ما يلي :

أ - إن الفكر الإسلامي العلمي هو فكر تكاملي بين العلم والدين وهو توجه يثبت منطقيته بعد إفلاس نظريات علمية رياضية أو علمية طبيعية فقط في تفسير ظواهر وسنن الكون ومشاكل الواقع المعاش في عالمنا المعاصر .

ب- إن توصيف معايير أخلاقية للممارسات الدولية أصبح من الأمور الضرورية لبقاء البشرية ، من هنا بدأت محاولات عديدة على المستوى الدولي تمثلت في جهود الكثير من مشروعات استشراف المستقبل وتمثلت في طرح ما عرف « بالطريق الثالث » "THIRD WAY" وغير ذلك من مفاهيم مشابهة .. والسؤال المطروح ويستحق البحث فعلا هو سؤال الكيفية وليس « الينبغيات » أو عقلية التوصيات

الفكر الإسلامي المعاصر وتحدي التعاون والصراع

بل أن تفاصيل هذه الأمور تثير السؤال الخاص «بكيف» ... أى كيف يمكن وضع معايير أخلاقية صارمة وسياسات تنفيذية ممكنة فى أطر ومفاهيم حالة التفاعلات الدولية وحالة التفاعل عبر الثقافات ، ولا بد أن تكون هناك رؤية إسلامية - علمية تثرى واقع التفاعلات فى هذا الميدان وغيره مما يستلزم حضور الفكر الإسلامى المعاصر وهو أمر يحتاج إل دراسة تفصيلية أخرى .

ج- إن كل المحاور وكما ورد تحتل النظرية التفعيلية لها من منظور الأخلاقيات ومن منظور الخصوصية الثقافية العربية الإسلامية ولعل من محاور الاهتمام الرئيسى فى إطار مثل هذا المشروع ، نرى إعطاء أهمية خاصة لمستقبل إدارة الاقتصاد الإسلامى ومواجهة التحديات والمشاكل التى يواجهها حاليا وفى المستقبل خاصة فيما يتعلق «بنوازل المال» وبخصوص ما يمكن أن يقدمه الاقتصاد الإسلامى ليس فقط للمسلمين ولدعم اقتصاديات وتضامن العالم العربى الإسلامى بطرق مبتكرة وتكاملية ، بل كذلك ما يمكن أن يقدمه لمستقبل البشرية لعلاج آفات الاقتصاد الرأسمالى الذى كشر عن أنيابه للعالم أجمع وتجسدت معارضات الدول عبر العالم فى التظاهرات التى حدثت فى مؤتمر سياتل (نوفمبر ١٩٩٩م) وديفوس (فبراير ٢٠٠٠م) (*) وجنوة فى ٢٠٠١م حيث سقط أول شهيد يناهض العولمة .

ولقد أثار تقرير المشروع الألفى لجامعة الأمم المتحدة والذى يصدره المجلس الأمريكى بالجامعة الصادر عن هذا العام ٢٠٠١م تفاصيل ورؤى عديدة تتعلق بالمحور الخامس عشر بعنوان «الأخلاقيات الكوكبية»^(٤)) كأحد محاور التحديات الخمسة

(*) وجهت لكاتب السطور دعوة من إدارة الخدمات المصرفية الإسلامية بالبنك الأهلى التجارى لحضور ذلك الحوار الذى أجراه البنك بين رئيس وأعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية مع رجال البنوك والخبراء وأساتذة الجامعات المعنيين ، وذلك فى ١٤٢٠/١١/٩ هـ الموافق ٢٠٠١/٢/١٥ م ، ولقد أكد ذلك الحوار على أهمية دعم الاقتصاد الإسلامى من خلال إدارة الخدمات المصرفية الإسلامية فى عصر التجارة الإلكترونية والعولمة مع المقارنة بما يحدث على صعيد البنوك التقليدية ، وأكد الحوار على ذلك الدور المتنامى للاقتصاد الإسلامى والعمل على تذليل العقبات التى يواجهها وتعميق الدراسات العلمية الخاصة بهذا التوجه من عدة زوايا مهمة لكى يقوم بالدور المنوط به فى دعم اقتصاديات العالم الإسلامى وتقديم ما يمكن أن يقدمه الفكر الإسلامى المعاصر فى هذا الصدد للعالم أجمع ، ولقد تأكدت لدى كاتب السطور قناعاته بطرح فكرة تكاملية بين «فقه النوازل» وعلم التفاوض وإدارة الأزمات للتعامل مع أزمات راهنة واحتواء أخرى مستقبلية بخصوص محور الاقتصاد الإسلامى وما يواجهه من تحديات ، ولعل الأمر يحتاج إلى دراسة تفصيلية ، بل دراسات فى هذا الصدد ، وفى إطار المشروع العربى الإسلامى المقترح لاستشراف المستقبل لإدارة الأزمات ومنعها إن تمكنا من تدشينه وتفعيله .

عشر الأساسية وذكر : «أن المحاور الأربعة عشر الأخرى كلها تتطلب النظر إليها من البعد الأخلاقي»^(٥) كما ورد في التقرير من خلال ممثلي أوروبا في المشروع» أنه إذا أخفقنا في انتهاج نظام صارم يراعى الأخلاقيات الكوكبية فإننا وبحق نسير في مسار صدام الحضارات .

أهمية وضرة الرؤية التحليلية لتطور مشاريع استشراف المستقبل الدولية من أجل تحديد مواقع للتفاعل والتحرك على الساحة الدولية .

إن رؤية المنظور التاريخي لتطور هذه المشروعات ليمثل بعداً هاماً وضرورياً لاستجلاء السمات التي ينبغي أن تتجسد في ذلك المشروع العربي الإسلامي المقترح لاستشراف المستقبل .. وذلك من أجل التفاعل الذي يستتبع الأزمات والتحرك بدنياميكية مبادآت تدعم أجندتنا التفاوضية في الطرح الدولي القائم والمحتمل على المدى القصير والبعيد معاً بفاعلية مرتفعة الأداء وكذلك دعم تفاعل الجنوب - الجنوب والشمال والجنوب في عالمنا . وهو بعد في غاية الأهمية لتشكيل نظام دولي أكثر عدلاً .. وفيما يلي عرض تحليلي موجز لأهم مشاريع ونماذج استشراف المستقبل الدولي/الكوكبي :

١- نموذج حدود النمو :

كان من أول النماذج العلمية التي قامت ولا تزال تقوم عليها مشاريع ودراسات عديدة لاستشراف المستقبل بل سياسات تنفيذية لكثير من صانعي القرار في دول العالم المختلفة ما عرف بنموذج «حدود النمو» "LIMITS OF GROWTH" .. ومفاد هذا النموذج الذي تبناه نادى روما في عام ١٩٧٢ أنه وإذا ظلت معدلات النمو السكاني وعمليات التصنيع وما ينتج عنها من معدلات متزايدة للتلوث فإن العالم بنظامه البيئي وما به من مصادر زراعية ومائية سيصل إلى أقصى طاقة استيعابية في غضون مائة عام على الأكثر ثم يحدث الانهيار والفوضى ... ولذلك وجب التدخل للحد من النمو السكاني ... ولقد تمت مناقشة وتحليل هذا النموذج بشكل مكثف واختلفت الآراء حوله - خاصة في مؤتمر السكان للأمم المتحدة الذي انعقد بالقاهرة ١٩٩٤م من حيث اختلاف المنظور الثقافي له وكذلك اختلاف تطبيقه من دولة إلى دولة وأن هناك تغيرات سياسية وتكنولوجية واجتماعية مركبة لا بد وأن تؤخذ بعين الاعتبار .. ولكن لا يزال لهذا النموذج تأثيره وأحدث الدراسات التي ظهرت مؤخراً جاءت بعنوان «لقد وصل النمو حدوده بالفعل ..» حيث يشير روبرت جودلان إلى «أن أثار النمو الراهن قد أثر بعمق على النظام البيئي ، خاصة في مناطق بعينها في العالم مثل البرازيل وغيرها حيث تم استهلاك النظام البيئي من حيث فقدان الغابات وتآكل وإنهاك التربة الزراعية بشكل سيكون له تأثيراته وتداعياته الغريبة والسلبية وكذلك فإن العالم كله بقراراته المختلفة يشهد انخفاضات كبيرة في معدلات

المياه الجوفية بالإضافة إلى تآكل الأوزون واضمحلال للنظم المدعمة للحياة (BIODIVERSITY ...) وانقراض تام لكائنات من شأنها إحداث توازن بيئي في العالم .. وهناك دراسات أخرى على درجة كبيرة من الأهمية تربط هذا النموذج برؤى عديدة في ظل العولمة (ولهذا تفاصيل في سياق آخر)^(٦) .

اختلف هذا المشروع عن «حدود النمو» السابق في استخدامه لبيانات ونظريات لاستشراف المستقبل من العلوم المختلفة ، ولكنه اتفق مع «مشروع حدود النمو» بالنظر إلى العالم على أنه نظام تتفاعل أجزائه ومناطقه ، وركز على المناطق المختلفة للعالم وعلى أهمية اتخاذ قرارات جماعية لتجنب كوارث محتملة .. وقدم المشروع نماذج رياضية اقتصادية وبيئية لرصد العلاقات المتداخلة بين النمو والبيئة والطاقة والغذاء والتنبؤ بالأزمات المحتملة على هذه الأصعدة ... أما الانتقادات التي وجهت لهذا المشروع فكان من أهمها :

(أ) أن المشروع مثله في ذلك مثل مشروع «حدود النمو» يركز التحليل على المناطق من حيث المصادر الموجودة بها ، دون دراسة التغيرات المتعلقة بالمستوى السياسي والتكنولوجي .

(ب) إن المشروع يعكس نموذج التفكير الغربي .. وكل الباحثين فيه من الخبراء الغربيين ، وهو مما يؤثر على عاملَي التحيز العلمي والثقافي معا .

وهذا المشروع ينتقد كل من المشروعين السابقين من حيث أن تعريفهما لمفهوم «الأزمة الكوكبية» ينطلق من مشاكل وقلق الدول المتقدمة أساساً دون النظر إلى تغيير القيم الذي ينبغي وأن تتوفر لتغيير العالم لمواجهة المشاكل الكوكبية بشكل متكافئ وهناك تفاصيل منهجية أخرى بالأساليب العلمية التي تبناها المشروع ولا يتسع السياق لرصدها هنا .

ترجع أهمية هذا التقرير الذي قدم للرئيس الأسبق جيمي كارتر ، ليس فقط من منطلق أنه يوضح حالة المستقبل فيما يتعلق بالنمو الديموجرافي وحالة المصادر والبيئة في عام ٢٠٠٠ والناتج التي توصل إليها في هذا الصدد ، إنما ترجع أهميته الحقيقية في أنه قد تم النظر إليه على أنه نموذجاً علمياً يحتذى به ، ولقد تم تقديم دراسة حديثة نسبياً (عام ١٩٩٣) من قبل المعهد الألفي بولاية فرجينيا حيث قدمت لبرلمان الأديان الذي عقد في شيكاغو ، وبيع منه مليون ونصف المليون نسخة ، وترجم إلى ثمانى لغات أجنبية ونتيجة الدراسة تقول إنه إذا استمرت سياسات العالم وقناعاته الحالية كما هي عليه ، فإن العالم في القرن الـ ٢١ سيكون أكثر ازدحاماً وأكثر تلوثاً وأقل استقراراً سياسياً واقتصادياً وأكثر تدهوراً للبيئة وتعرضاً للعنف .. كما

٢- مشروع معهد ما ستشوسيتس للتكنولوجيا والمعروف باسم «الإنسانية عند نقطة تحول ..» (١٩٧٤) :

٣- مشروع الأرجنتين المعروف بنموذج بارليوتش (٧٥ - ١٩٧٦) :

٤- تقرير عام ٢٠٠٠ الكوكبي (١٩٨١)

يشير التقرير إلى توتر علاقات دينية بين جماعات دينية وعرقية متعددة تحتاج إلى التدخل الإيجابي .

٥- دراسات ومشاريع الأهم المتحدة :

بما أن للأمم المتحدة سلطة معنوية خاصة مفترضة وينبغي وأن نرصد كل تفاعلاتها على الأصعدة المختلفة ، فإن رصد مشاريع استشراف المستقبل له أهميته الخاصة سواء على الصعيد العلمي أو على صعيد ارتباط هذه الدراسات بشكل خاص بصناعة وتنفيذ قرارات هذه المنظمة وتأثر دول العالم قاطبة بما تصدره المنظمة كممثل رئيس للشرعية الدولية مع الاعتراف بأوجه القصور القائمة .. ولو أن الدراسات المستقبلية العلمية في إطار منظمة كمنظمة الأمم المتحدة من الممكن وأن ينظر إليها على أنها سبيل من السبل الهامة لتحسين أداء هذه المنظمة .

من هنا فسنحاول رصد هذه النماذج والمشاريع التي صدرت تحت مظلة الأمم المتحدة بشيء من التفصيل ، وهنا يمكننا تصنيف تلك الدراسات إلى صنفين وهما :

(أ) دراسات ومشاريع محدودة بفترة زمنية محددة (من قبل الأمم المتحدة) :

وفي هذا الإطار يمكننا رصد الدراسات الهامة التالية : رؤية كوكبية لعام ٢٠٠٠ (١٩٩٠) ، «الديون والبيئة (١٩٩١)» ، «المشاركة من أجل البيئة والتنمية : (١٩٩٢)» ، التعمير : تهديد أم فرصة للتقدم الإنساني ، (١٩٩٢) ، «أجندة للتنمية - د. بطرس غالي - (١٩٩٤)» .. وكل هذه الدراسات وغيرها على درجة من الأهمية وتتعلق بتوصيات لقرارات دولية جمعية في محاور السكان والغذاء والفقر ، والإسكان ، البطالة ، نوعية الحياة ، الصراعات ، الأزمات المالية ، التبعات الاجتماعية للتكنولوجيا ، تجارة المخدرات ، التدخين ، إلى آخره .

(ب) دراسات ومشاريع غير محدودة بفترة زمنية محددة (المشروع الألفي لجامعة الأمم المتحدة) :

أى هذه الدراسات التي تمتد في دراسة محاور ذات طبيعة كوكبية دون التقيد بمدة زمنية لانتهاء منها بل تكون مستمرة مع تقديم تقرير سنوى يتعلق بالبعد المعرفى وبيانات المحاور مع التنمية المستمرة لتقنيات التنبؤ المستقبلى التى تحتاج إلى هذا الامتداد لتطويرها والوصول بها إلى حالة من الصرامة العلمية المبنية على التحديث .. وهنا نجد ما سمي بالمشروع الألفي بجامعة الأمم المتحدة الذى تبنته الجامعة من عام ١٩٩٠ كواحد من أكبر المشروعات المستقبلية الكونية يعنى بالتعامل مع ١٥ محور مثل السكان والمصادر والصراعات ومحاور الدراسات الأخرى المذكور أعلاه ، فى المجموعة (أ) ولقد كلفت جامعة الأمم المتحدة -

والتي أنشئت عام ١٩٧٣ بقرار من الجمعية العامة للمنظمة ومركزها الرئيسى فى اليابان - كل من البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة والمجلس الأمريكى لجامعة الأمم المتحدة واليونسكو بالاشتراك فى إدارة هذا المشروع ، وفى عام ١٩٩٦م أصبح المجلس الأمريكى للجامعة هو الفاعل الرئيسى لإدارة المشروع الألفى للجامعة وكذلك الممول الرئيسى له .. ونرصد فيما يلى المميزات وأوجه النقص التى يتسم بها هذا المشروع فيما يلى :

المميزات :

وتمثل فى أنه وعكس المشروعات والدراسات السابقة فهو لا يتقيد بعمدة زمنية بل أنه ممتد على أساس تحديث النتائج والتقنيات بصفة مستمرة لأن الدراسات الأخرى قد تنتهى صلاحية نتائجها بانتهائها فى حالات عديدة .

كذلك يعتمد المشروع على باحثين متميزين فى تخصصات عديدة .. فهو يتبنى فكرة العلوم التمازجية INTERDISCIPLINARITY من حيث كونها علوم مستقبلية حيوية تقلص من أوجه أحادية المجالات التى تعاني منها مؤسسات البحث والجامعات على مستوى العالم بنسب متفاوتة .. كما تسمح آليات المشروع وقنواته بالتفاعل بين الباحثين وصانعى القرار ويصدر تقريراً سنوياً هاماً عن حالة محاور الدراسات الـ ١٥ وعن سيناريوهات المستقبل لأهم الدراسات عبر العالم فى المجالات المختلفة .

أوجه النقص :

وأهمها يتمثل فى أنه وبالرغم من محاولة المشروع التغلب على مركزية الفكر الغربى الأمريكى على الدراسات المستقبلية - وهو أمر أخذه الباحثون المقيمون للمشاريع المستقبلية التى ذكرناها على أنه أكبر وجه من أوجه الخلل القائمة بها ، ولذلك فلقد حاول القائمون على هذا المشروع تجنب هذا الخلل الكبير من خلال اختيارهم لباحثين من دول العالم المختلفة ، إلا أن واقع الممارسة قد أوضح لى بصفتى ممن تم اختيارهم أن هذه المركزية لا تزال غالبية على أداء المشروع كما أن إيقاع المشروع يكاد يكون أحادياً فى نهاية المطاف . فبالرغم من وجود مشاركين بالمشروع فى عواصم عديدة من العالم ولهم حريتهم المطلقة بالفعل فى التعامل مع محور المشروع وفى طرح كل ما يروونه لتحسين أداء المشروع وجعله ممثلاً للجميع عبر العالم ، إلا أن نتائج وإيقاع المشروع يتسم بمركزية إدارية والمشكلة هنا أن أى مشارك من دول الجنوب خاصة قد يرى أهمية القيام بنفس الدراسات وعن نفس المحاور ولكن من منظور قيمى وثقافى ومنهجى مختلف تماماً فى سياقات بعينها وكذلك ستكون نتائج مثل هذه الدراسات .. وبالرغم من إمكانية القيام بهذا فى إطار المشروع إلا أن فكرة الترابط الداخلى بين إدارة المشروع والمشاركين به فى ظل مركزيته الواضحة وطبقاً لتفاعلات بعينها تكون موضع تساؤل كبير هنا^(٧) وهذا يقودنا إلى السؤال التالى :

ماذا عن المشروع العربي الإسلامي الذي ينبغي وأن يكون ؟!

بعد العرض السابق لتطور أهم مشاريع ونماذج استشراف المستقبل بخصائصها وقصورها تكون الصورة قد اكتملت واتضحت من حيث إمساكنا بأهم الخيوط من أجل تدشين مشروع عربي - إسلامي متكامل ومتميز على الصعيدين الوطني - العربي - الإقليمي والدولي ... وكنت قد قدمت وكما أشرت آنفاً بحثاً في المؤتمر السنوي لإدارة الأزمات بجامعة عين شمس في ١٩٩٦/٦/١٤م بعنوان «إدارة ومنع الأزمات : ما بين المشروع الألفى بجامعة الأمم المتحدة والمشروع العربي الذي ينبغي : وكان يدير جلسة مناقشته أ. د. على لطفى رئيس وزراء مصر السابق . وبالإضافة إلى ما تضمنه ذلك البحث من نقاطاً منهجية عديدة ، أتحدث هنا عن نقاط أخرى مما لم أتناوله حينذاك وتتمثل فيمايلي :

أولاً : يجب أن نتيقن هنا بأن العبرة ليست بإنشاء مراكز للدراسات المستقبلية على قلتها أو كثرتها في مصر وفي الوطن العربي ، بل النقطة الجوهرية هنا هي التغلب على فجوة الإدارة القائمة في واقعنا .. وهذا مرتبط بالفرس - فمثل هذا المشروع يحتاج أساساً إلى إطار هيكلي مرن وفعال ، يستطيع التعامل المتميز مع معطيات ومتطلبات مثل هذا المشروع ووجود قيادة إدارية وطنية حديثة تتعامل معه وتوظف الباحثين المتميزين الذين ينبغي وأن يتاح لهم كل مناخ للإبداع الفكري الوطني ، بعيداً عن عقلية الوصايا غير المؤهلة والأسلوب السلبي المستعصى في الإدارة والذي يتيح ترسيخ سلبيات كثيرة من السهل أن تقتل مشروعاً كالذي نتحدث عنه ...

ثانياً : اختيار محاور وتحديات كونية يمكن للوطن العربي والعالم الإسلامي الاضطلاع بها والتميز في أدائها للإسهام محلياً ودولياً في إيجاد حلول بخصوصها ، ولابد أن نتأكد هنا من أنه وكما من المهم أن ترتبط الدراسات المستقبلية بصانع القرار الوطني ؛ فلا بد أن تجد مخرجات ونتائج مثل هذه الدراسات الكوادر المدربة من الباحثين وغيرهم لكي تصاغ في تفاعلات الساحة الدولية لترسيخ قناعاتنا ومصالحنا وأجندتنا مع التأكيد على أنه لا ينفعنا هنا أسلوب «الخطب العصماء» الموجهة التي يكرهها العالم ولا ينفعنا كذلك أساليب مراكز الأبحاث والدراسات المستقبلية التي تتسم بالتفوق وترك ساحة التفاعلات الدولية من باب الخوف والتخوف والتخويف من التعامل بثقة ووطنية عالية مع معطيات الساحة الدولية وما تموج به .

ثالثاً : تأسيس هيكل مرن يستوعب كل الدراسات المستقبلية والجيدة التي قمنا بها على ندرتها بحيث تكون نواة يتم تحديثها المستمر وإضفاء صفة الديناميكية

الإيجابية على معطياتها والعمل على ترابطها بما يكملها حتى تغلب على واقع الجزر المنعزلة على صعيدى البحث والممارسة .. ويكون ذلك ضمن خطوات أخرى كنواة لمشروع له صفة مؤسسية مستمرة وبه قاعدة بيانات للدراسات المتعلقة بنا ويمكن كأحد الخيارات الممكنة أن ننشئ ما يمكن تسميته بالمجلس المصرى أو العربى بجامعة الأمم المتحدة ليكون موقعاً جديداً لنا فى المنظمة الدولية ويكون إضافة لدور جامعة الأمم المتحدة ، ونحن نملك أوراق التفاوض الخاصة بإنشائه .

رابعاً : يتيح تدشين مثل هذا المشروع بالحيثيات والمعطيات التى نقترحها إيجاد مساحات جيدة لما أسميه «بالتفاوض الجمعى» على الصعيدين الداخلى والدولى .. فتفاعلاتنا العربية وحوار الجنوب مع الجنوب . بحاجة لمخرجات مثل هذا المشروع المقترح على صعيدى البحث والممارسة .. أما تواجدها على الساحة الدولية من خلاله فهو أمر بالغ الأهمية لأن الساحة الدولية فى هذا المضمار خاصة فى إطار حوار علمى وعادل بين الشمال والجنوب من الأمور المطلوبة للغاية ولا تزال الساحة خالية من تواجدها الفعال فى هذا المضمار الحيوى خاصة فى عصر قد تلعب فيه مثل هذه المشاريع دور حيوى فى نظام دولى أكثر عدلاً خاصة إذا استطعنا توظيف آليات التفاوض الإيجابى والفعال لصالح أجندتنا الوطنية ولصالح صياغة ذهنية الآخرين فى اتجاه تفعيل مثل ذلك النظام المرجو بين الشمال والجنوب - ولكن إلى اليوم تكاد مثل هذه المساحات تكون مهجورة من قبلنا لعوامل عديدة إن لم تكن هى كذلك بالفعل .. هذا والله أعلم وهو وحده ولى التوفيق وهو المستعان^(٨) ...

إن الحديث عن معطيات ثقافة المستقبلات وأهميتها وطرح مشروع جديد بشكل ديناميكى مختلف ليكون أساساً لمنصات فكرية على الساحة الدولية نستخدمها لإعلاء أجندتنا العربية الإسلامية وشغل مساحات شاغرة للتفاوض خارجياً ، لا يمكن أن يكون سليماً إلا إذا تناولنا أولاً مساحات التفاوض الشاغرة التى ينبغى التعامل معها لرؤية تضاريس واقعنا الذى نرغب أن نشيد فى إطاره مثل هذا المشروع ...

وإلا فإن الكلام يكون كقفرة فى الهواء دون الانطلاق من قاعدة راسخة وقوية، وهنا لابد أن نتحدث عن هذا الواقع من خلال الكشف عن أسباب نازلتين من النوازل التى نعانى منها بشكل يكاد يكون مزمناً ويتبين هذا فيما أسميه «بنازلة تخلف البحث العلمى» «بنازلة تغيب القوة البحثية العربية» عن الاضطلاع بدور أكبر وأكثر فاعلية وهذا ما سنحاول رصده فى هذا الفصل من هذه الدراسة وما أود طرحه

العوائق الثقافية بين «نازلة تخلف البحث العلمى» ونازلة «تغيب القوة البحثية العربية عن التفعيل المطلوب»

هنا أن المطلوب هو العمل على رفع مستوى البحث العلمى والقاعدة العلمية وإجراء إصلاحات ضرورية لآبد من مناقشتها خاصة وأننا قد بدأنا فعلاً فى فتح الملف الخاص بها بعد فوز د. زويل بجائزة نوبل ، ولكن لآبد من تدشين نماذج جديدة فى أسلوبها تساعد فى عملية رفع مستوى المناخ العلمى والذى لن يحدث إلا من خلال تدشين مثل هذا المشروع المقترح وغيره من مشاريع مماثلة لتكون النواة أو الحلقات الأولى نحو الدخول فى تجربة جديدة وزرع أنماط جديدة من التفاعلات فى واقعنا الثقافى ، وأرى أهمية إثارة هذا الأمر حتى وإن لم ينفذ فإن مجرد إثارته والإصرار عليه بأسلوب الحوار العلمى مع كل من يهمهم أمر أوطاننا وأمتنا العربية والإسلامية لهو المدخل المطلوب والصحيح للوصول إلى كلمة سواء من أجل الأمة كلها ومن أجل أجيال أفضل .. وأمل أكبر فى مستقبل مشرق .

من هنا نرصد عددا من النقاط المحورية والموضوعية التى يوضح بعضها ما المقصود بطبيعة مثل ذلك المشروع وهو الأمر الذى من شأنه كذلك إبراز سلبيات تتعلق بالممارسات فى واقعنا الثقافى من أجل تصوير الخريطة الذهنية بتضاريسها الصعبة التى ينبغى التعامل معها . وإذا كانت الأمثلة التى ستقدمها تتركز هنا أساسا على تفاعلات مستمدة من واقع التفاعلات الثقافية المصرية بحكم اهتمام الكاتب، إلا أنه لا يمكن أن يتصور أحد أن نتحدث ونقصر الحديث على مصر فقط بل أن ما يثار من نقاط لها علاقة وثيقة بنسبة أو بأخرى بجميع أقطار الوطن العربى والإسلامى بطبيعة الحال ، ولا ينكر أحد أن ما يحدث فى مصر دائماً له صدها فى باقى الأقطار العربية الشقيقة ... وتجدر الإشارة هنا إلى أن كاتب السطور قد تعرض لتحليل تركيبة واقعنا الثقافى على مدى ملفات تفاعلية عديدة وهنا فإننى استكمل هذا الجهد ولكن فى إطار فتح ملف البحث العلمى .. ولقد تم حشد آراء أهم الخبراء والعلماء الذين ينتمون للتفكير العلمى وقد عبروا كذلك عن تيارات عديدة فى واقعنا ولعلنى أرصده السمات التالية للمشروع المقترح :

١- المشروع لا يعنى مجرد مركز لدراسات المستقبلية فى إحدى جامعاتنا :

برغم الندرة الشديدة لمراكز الدراسات المستقبلية فى جامعاتنا العربية من المحيط إلى الخليج إلا أن ما نقصده ليس ما نراه من مراكز تعد على أصابع اليد الواحدة ولا تزال السمة الغالبة فى معظمها تنصف بالفكر المناقض لفكر المستقبلات تماما ويعانى أسلوب الإدارة لمثل هذه المراكز النوعية من وطأة مركزية متعسفة ووصايا غير مؤهلة تتمكن من محو الفكرة الحقيقية وإجراء جراحة ناجحة لها تؤدى إلى تفرغ الموضوع من مضمونه بجدارية وامتيار لبقى منه الاسم فقط ...

المقصود إذن بالمشروع أن يكون نموذج أوليا نحو اصطلاحات كثيرة لها مخرجات على مستوى الأداء الاجتماعى الثقافى والأداء على الساحة الدولية حيث

ينبغي لمثل هذا المشروع أن يرتبط بمنصات فكرية وإعلامية الهدف منها تشكيل ذهنية الآخرين نحو مصالحنا الاستراتيجية .

٢- معضلة التغلب على هرم الفجوات الثلاثة في واقعنا الثقافي:

يعانى مجتمعنا العربى مثله فى ذلك مثل العالم النامى من ثلاثة فجوات ينبغي عبورها أو بداية العمل الفعال لعبورها وهى فجوة المعلومات INFORMATION GAP وفجوة الإدارة MANAGEMENT GAP و «الفجوة الزمنية» TIME GAP .. وللتغلب على هذا المثلث الهرمى الشكل الذى لا يصلح إلا لدفن وموت الأشياء ينبغي صياغة معادلة دقيقة بإضفاء هيكل مرن للتفاعلات فى إطار مثل هذا المشروع المقترح بحيث تكون البداية بفجوة الإدارة حيث ينبغي توظيف منهج الدائرة التفاوضية كما فى النموذج اليابانى للإدارة حيث يشارك الجميع فى إتخاذ القرارات من خلال أساليب يطول الدخول فيها تفصيلاً بحيث تمكن هذه التفاعلات من التوظيف الأمثل للمعلومات وانتهاج أسلوب إدارة الأزمات وهو أسلوب الاشتباك الانتقائى SELECTIVE ENGAGEMENT بحيث يكون تعاملنا مع كم المعلومات الرهيب المتوفر ذو عائد توظيفى لصالح أجندة أمتنا العربية الإسلامية ووجود شفافية معلوماتية تدعم التواصل الإيجابى بين أفراد المجتمع وربط وتوظيف دبلوماسية المسار الأول والثانى بالأسلوب الذى يساهم فى التغلب على «الفجوة الزمنية» المتمثلة فى رد الفعل المتأخر DELAYED TIME REACTION بعد فوات الأوان كما فى كثير من الفرص التى ضاعت وستضيع بسبب أسلوب رد الفعل المتأخر هذا والذى رصدت بخصوصه أمثلة عديدة فى كتابى بعنوان «مقدمة فى علم التفاوض الاجتماعى والسياسى» المشار إليه بالفصل الخامس من هذه الدراسة ، فنمط رد الفعل المتأخر هذا له تاريخ طويل من الممارسات فى واقعنا الثقافى ويعود لأسباب عديدة ولكن قد يمكننا التغلب عليه إذا أردنا ذلك من خلال نموذج كالنموذج المقترح لمثل هذا المشروع وبوسائل عبور واقع الجزر المنعزلة فى واقعنا .

٣- تفعيل المطلوب للقوة البحثية العربية وإعداد جيل جديد من الباحثين:

لا يمكن أن تنهض الأمم إلا بالتوظيف الأمثل لما أسميه بالقوة البحثية «فهى من وجهة نظرى أهم من القوة الجوية» أو «القوة البحرية» أو «البرية» أو سمها ما شئت ، لأنها قوة استراتيجية تفاوضية لا بد أن تكون أكثر فاعلية من كل هذه القوات إذا ما أحسن إعدادها وتوظيفها التوظيف الأمثل فهى القوة الأساسية لأى انطلاقة تنموية فى أى مجال حينما ترتبط بالواقع المعاش بشكل متميز يحقق التطور الحقيقى .. وهنا لا بد أن نقول أنه لا يمكن عزل الخطاب العلمى عن الواقع الثقافى والظروف الاجتماعية فى بلد ما فالعلم والقوة البحثية يعنى مشروع ضخى لا يمكن القيام به إلا من خلال مؤسسة أو مؤسسات كبرى يضمن لها الحرية التى تولد الإبداع ولا تقتله . إذن فالمقصود هنا تدشين نموذج جديد يساهم فى تأسيس هذه القوة على الأسس التالية :

أ - رعاية المتميزين من الباحثين فريضة وإعداد الجيل القادم أمانة ١

إن مثل هذا المشروع المقترح ينبغي وأن يكون إحدى الحلقات الأولية نحو تجميع وتفعيل قدرات الباحثين المتميزين في الوطن العربي ليس من باب التشجيع المعنوي والأبوى بل من باب انتشال هذه الطاقات الكبيرة والمهدرة تقريباً في إطار المناخ الثقافي الراهن وتوظيفها التوظيف الفعال من أجل التصدي لتحديات هائلة لا يمكن أن يتصدى لها الأدباء والشعراء فقط أو المسئولين فقط أو القائمين على أجهزة الإعلام فقط بل يتصدى لها الجميع وعلى رأسهم القوة البحثية التي يتم تفعيلها كما ينبغي وأن تكون عليه الأمور ... وأن يتم الإعداد لأجيال حديثة وجديدة في كافة العلوم الحديثة والحديثة لتقدم الأمم وتدارك أوجه خلل قائمة تتسبب في إعاقة عمليات التنمية المتواصلة التي لا بد وأن نعتبرها من أهم أبعاد الأمن القومي العربي ...

ب - رد الاعتبار لمفهوم «الخبرة» لمن الأمور المطلوبة :

في إطار هذه النقطة وفي إطار مراعاة توازن هام من توازنات التنمية الأساسية نقول أن تقدير دور الخبرة والممارسة بلا شك والاعتراف والعرفان بدور الأجيال الرائدة الذين يمثلون دور الأباء والأجداد لمن الأمور التي يأمرنا ديننا الحنيف بها من حيث احترام الكبار وإجلالهم ، ولكن لا يمنع هذا أبداً من مصارحة واجبة ومستحقة بخصوص دور الشباب في الأمة العربية ، فشباب الأمم بحجم المشاركة الفعلية لشبابها على أعلى المستويات ، أما الوضع القائم بخصوص الدور الحقيقي للشباب في المشاركة وتوظيف طاقته على النحو الأمثل وغياب وجود الصف الثاني في كافة المجالات تقريباً وبالشكل اللائق تحت بند «قلة الخبرة» فهذا غير مقنع نهائياً من عدة أوجه ففي عام ٩٣ كتبت مقالاً بعنوان «من أجل مصالحة ضرورية بين الأجيال»^(٩) ، أي منذ أكثر من ستة سنوات الآن ولعلني أجد ذلك المقال مناسباً للنشر مرة أخرى في الوقت الراهن لوجود نفس ذات المشكلة وضرورة الحاجة الملحة إلى مصالحة صريحة بين الأجيال ، لا تزال ضرورية .

النقطة المحورية والتي نضعها بكل أمانة وموضوعية ولا يمكن تجاهلها هنا أن هناك نوع من الاقصاء ، لدور حقيقي وفعال للشباب وإعداده كما ينبغي وأن يكون الأمر وربما أسباب ذلك كثيرة إلا أن النقطة ذات العلاقة هنا هي أن المشروع العربي المقترح لا بد وأن يتضمن وعاء واضحاً وكبيراً لدور الشباب الباحثين الذين ينبغي وأن تمثل أبحاثهم واقعاً أكاديمياً مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بتنمية الخبرات .. فالعلوم الحديثة التي نتحدث عنها هي علوم أمبريقية أساساً

أى لا ينفصل فيها التنظير عن واقع الممارسة بل أن التنظير يأتي مع الاشتباك مع كافة ممارسات الواقع المعاش من أجل حل مشاكله بالأسلوب العلمى ... أى أن الخبرة هنا حقيقية وليس خبرة السن / العمر فقط .

جـ- ضبط معادلة التوجه العلمى السليم لإعلاء أجندة الأمة العربية الإسلامية (ما بين فن الممكن والذى ينبغى أن يكون) :

لابد ومن منطلق ورصد أول ما تحتاجه الدراسات المستقبلية من توجهات أن نقول ينبغى ضبط معادلة بحثية هامة وهى النظر للأمور كما ينبغى وأن تكون على ألا تكون استغراقاً فى المثاليات دون النظر إلى تضاريس الواقع حيث لا يمكن فصل العلم عن منطلقات الدين وقواعده المتصدية وكذلك لا يمكن فصل العلم عن السياسة بالمعنى العلمى للمفهوم ، من هنا يكون تعريف السياسة ليس مجرد التعريف الشائع وهو «فن الممكن فقط» كما هو شائع لدى خبراء العلوم السياسية والعلاقات الدولية فى واقعنا ... مهما كان هذا الممكن سيئاً ولا يمكن قبوله .. من هنا ينبغى تصحيح ذلك التوجيه أو التوجه العلمى «الذى يبنى على مدرسة القوة المطلقة فى السياسة والعلاقات الدولية وهى مدرسة ، مورجنثاؤ والمعروفة بمدرسة القوة POWER POLITICS أو «REAL POLITICS» والتى لا تأخذ البعد الأخلاقى بعين الاعتبار وتعرف السياسة فى إطارها على أنها فقط «فن الممكن» حتى وإن كان هذا الممكن هو الأسوأ ، وخطورة هذه المدرسة ليس فيما تطرحه بل تكمن فى أن هذه المدرسة الغربية التى يتبناها الكثرة من الباحثين العرب والأكاديميين فى أطروحاتهم وفى مناهج التدريس فى أقسام العلاقات الدولية والعلوم السياسية تتنافى وتتناقض مع مدارس أخرى جديدة وعلى رأسها الدراسات المستقبلية من حيث المنطلقات والتوجهات ، والغريب أن الغرب قد روج لهذه المدرسة ويسعده تبنى الآخرين لها فيمدهم بالباحثين المدربين فى هذا الاتجاه ، هذا فى الوقت الذى يتبنى الغرب مدرسة «السياسة» كما تنبغى وأن تكون ... فإسرائيل وإن مارست «فن الممكن» فى وضع قدم لها فى منطقتنا إلا أنها «فن الممكن» كخطوة نحو ما ينبغى وأن تكون عليه الأمور من وجهة نظرها ، كذلك فلقد تبنى القائمون على إعادة رسم ملامح النظام العالمى الجديد من خلال المؤسسات الدولية الكبرى كالأمن المتحدة وصندوق النقد والبنك الدولى وأخيراً منظمة التجارة العالمية وقوات الناتو لإعادة رسم الأمور لكى تكون تجسيدا لمفهوم «الأمور كما ينبغى وأن تكون» من وجهة نظرهم بالطبع ، وهذا المبدأ لا تقوم عليه فقط السياسة فى المفهوم الحديث للغرب الآن بل هو صلب المبدأ الذى تقوم على أساسه الدراسات المستقبلية التى ما هى إلا الأخذ بالأسباب المختلفة

لتحقيق سيناريو مرغوب في تفعيله وإحباط سيناريو غير مرغوب فيه فالخطورة أن يقتنع الغرب بذلك ويجسده بينما تركز القوة البحثية العربية الراهنة في المراكز الاستراتيجية القليلة في العالم العربي إلى تبني «فن الممكن» في حد ذاته حتى وإن كان هذا الممكن في إطار ما ينبغي وأن يتحقق لإعلاء أجندتنا العربية الإسلامية ... بالإضافة إلى موضوع «فن الممكن» فإننا إذا انتقلنا من العلوم السياسية والعلاقات الدولية إلى مجال التحليل في علوم إنسانية أخرى ، لوجدنا مجموعة معروفة من الباحثين يتمسكون ويتبنون في طروحاتهم المدرسة التفكيكية (DECONSTRUCTIONISM) والتي تم تفنيدها وتخطيها في الغرب ذاته وأصبحت مثل الأسلحة البالية غير المفيدة ومع ذلك ظهر من يتبناها من أسماء ومعها ظهرت إساءات إلى تحليل النصوص في واقعنا العربي وأخفقت في التعامل الواعي مع واقعنا الثقافي ؛ فبدلاً من استنهاضه في الاتجاه الصحيح لتعبئته على أرضية مشتركة تعتمد على مبدأ «قبل هاتوا برهانكم» وتقبل بالتعددية الطبيعية والفعالية ، فإذا بهذه الأسماء تسهم بسلبية منقطعة النظير في تقسيم واقعنا إلى معسكرات متناحرة وتستخدم كل أدوات وتكنولوجيا التناحر مع إدعاء كاذب ووهمي في أن هذه الأسماء كانت تتحدث عن نفسها «تقوم بإدارة معركة التنوير ..» والحفاظ على الاستقرار في مواجهة تيار الظلاميين والمتسلطين والواقع أن كلاً من التيارين من ذوى الأصوات المرتفعة يسهم في إحداث مأساة في الواقع الثقافي العربي ، والنقطة المحورية هي أن تأسيس وتدشين مثل هذا المشروع العربي بسماته المقترحة لابد أن يكون إحدى الحلقات الأولية التي ينبغي أن ترسخ خطابات جديدة تستمد قدرتها التنويرية الحققة من العلم والإيمان ... أى من العلوم الحديثة التي لا تتعارض مع القواعد المتصدية للعقيدة الإسلامية السمحة ومقاصدها السامية .. فهذه الخطابات هي المعون والمدد لاستبدال الواقع الثقافي التناحري بواقع ثقافي أكثر قدرة على الإنجاز بعيداً عن الإهدار وهو المنطلق في إصلاح الذات الذي يمكننا من الخروج والعمل على صعيد ساحات التحديات الدولية الصعبة والشاغرة من وجودنا الفعال . إن ما يمكن أن ينجز من خلال مثل ذلك المشروع المقترح وغيره قد يزيح من على صدر الأمة تلك الخطابات المتهافتة ويعمل على ترسيخ خطابات أكثر رشداً وعلمية وفائدة للجميع في عملية التواصل داخل الثقافة العربية وفي التفاعل مع الآخرين في عالمنا المعاصر .

د - المناخ العلمى فى الوطن العربى :

ما بين أحمد زويل وفاروق الباز وأحمد مستجير وقوة الطرد المركزية

كان لفوز العالم المصرى - الأمريكى أحمد زويل بجائزة نوبل للكيماويات والذى وضعه العالم فى مصاف أرقى علماء الإنسانية لما قدمه من فتح علمى كبير .. كان لهذا الفوز الذى يجىء فى أوقات كئيبة يمر بها الوطن العربى على عدة أصعدة فرصة لإثارة الكثير من المناقشات عن المناخ العلمى فى الوطن العربى وكذلك الدعوة لإصلاح علمى على غرار «الإصلاح الاقتصادى» وفتح هذا الفوز ملفاً من أهم ملفات الواقع العربى وهو الملف الذى ينبغى التعامل معه بكل جدية وإصلاح لأنه مرتبط الفرس ... ولقد تناول هذا الملف الكثير من المعنيين بتحليل الواقع الثقافى واستنهاضه لمجابهة التحديات الصعبة التى تواجهها الأمة^(١٠) .

ولعل من المهم أن نرصد أهم أنماط التفاعل التى صاحبت فوز عالمنا الكبير د. زويل بجائزة نوبل منفرداً فى الكيمياء حيث كتب أ. رجب البنا فى الأهرام (١٧/١٠/١٩٩٩م)^(١١) معلقاً على رأى الباحثين ورأى وزير البحث العلمى قائلاً :

«لقد لفت نظرى سؤالاً طرحته إحدى الصحف : وهو هل يمكن أن يظهر فى مصر أحمد زويل فى وجود المناخ العلمى القائم والمؤسسات والمعامل ونظم العمل والتشريعات الحالية ؟ وكانت إجابة الباحثين والمسؤولين عن المراكز العلمية بأن هذا مستحيل فى ظل الأوضاع الحالية ، وأنه لو لم يكن أحمد زويل فى أمريكا لما استطاع أن يحقق شيئاً مما أنجزه ، لأن المسألة ليست فقط الموهبة ، أو العبقرية الفردية أو النبوغ المبكر أو المتأخر ، ولكن لابد معها من ظروف محيطة بالعبقرية تساعد على النمو والإبداع ...

ويضيف أ. رجب البنا فى مقاله الصريح قائلاً :

« ... وإن يكون الحديث عن أمجاد الأجداد حديثاً للترضية وجبر الخواطر أو لتحريك دوافع التقدم والحماس للعمل ، إلا أن حقائق الحاضر هى الأولى بالوقوف عندها ، ولتكن هذه هى لحظة المصارحة والحقيقة دون مجاملة أو تزييف أو خداع للنفس ...

وإن كان لوزير البحث العلمى رأى آخر أبداه فى ذلك التحقيق الصحفى وقال فيه «إن الجامعات ومراكز البحث المصرية زاهرة بالعلماء والأجهزة والمعامل وقادرة على إنجاب أمثال أحمد زويل .. ولم لا ؟! .. فيعلق رجب البنا قائلاً : « .. إلا أن هذه النظرة غير الواقعية قد تجاوزت حدود التفاؤل والتشجيع إلى حدود خطيرة على منهج التقييم وعلى المقدرة على رؤية الواقع بحجمه الحقيقى ، بعد أن غرقنا فى بحار التفاؤل والأوهام .. ويكفى أن نتأمل كلمات قليلة قالها د. أحمد زويل نفسه عقب فوزه بالجائزة حين مثل نفس السؤال فقال أن التقدم العلمى مرتبط بوجود

مجتمع علمي .. أى أن المجتمع الذى يفرز العلماء ويشجع على الإبداع هو المجتمع العلمى فى كل أوجه حياته ... إلخ

ومما جدير بالذكر أن أحمد زويل قد قال وهو محق أنه لا توجد البنية العلمية المطلوبة إلى الآن ...

وماذا قال فاروق الباز ؟!

فى برنامج «صباح الخير يا مصر» فى شهر سبتمبر ١٩٩٩ ، دار حوار بين العالم المعروف د. فاروق الباز والمذيعة وكان يثنى على إنشاء مركز لأبحاث الفضاء فى مصر رغم تأخر ذلك .. وأفاد أن ناسا (وكالة الفضاء الأمريكية) NASA قد أنشئت بهدف أساسى قبل هدف اختراق الفضاء الخارجى والوصول إلى القمر وغيره .. وهو رفع حالة المناخ الثقافى العلمى على اتساع أمريكا وعرضها .. فوجود خلايا للبحث تابعة لها فى الجامعات والمراكز يعنى وجود جماعات تمول أبحاثها وهذا مطلوب لرفع مستوى المناخ العلمى على مستوى الدولة أساساً .. وحينما بادرت المذيعة بسؤال استفزازى قائلة لماذا لا تعود ويعود كل علماء مصر فى الخارج بأعدادهم الكبيرة لخدمة الوطن الأم^(*) فقال لها .. « أرجوك سيبيهم هناك .. يأخذوا خبرة .. لأن الخبرة هناك لى ولهم كل يوم كل يوم نحصل على خبرة جديدة ونحن نعود للوطن فى أجازات وفى مؤتمرات ومحاضرات لإفادة أهل الوطن بالخبرة التى اكتسبناها ولكننا . لا نزال نكتسب خبرة كل يوم .. » !!

وماذا قال عالمنا الفاضل . أ . د. أحمد مستجير ؟!

يذكر الصحفى عزازى على عزازى فى تحقيقه له^(١٢)

« .. تبارى الوزراء القدامى جداً والجدد أيضاً فى استخدام الخطاب العلمى المستقبلى سواء فى الوزارات المعنية بالتطور التقنى أو المستفيدة منه .. حتى كاد الأمر يتحول إلى فوضى استهلاكية لشعار العلم والتكنولوجيا .. المسؤولون متفائلون كمعادتهم ، أما أهل الخبرة والاختصاص من العلماء فهم متشائمون لأنهم يعرفون الفرق بين الشعار والتطبيق .. وذكر عزازى أن أ.د. أحمد مستجير هذا العالم الفاضل الذى يعرفه علماء ومثقفى مصر وهو من علماء الهندسة الوراثية المرموقين .. ذكر أن ميزانية البحث العلمى بحاجة إلى إعادة النظر .

ويذكر عزازى أن شلال العالم الكبير انهمر وأنه لم يقطعه عندما سأل عن

(*) ورد فى دراسة نشرت فى صحيفة الأهرام أن هناك ٨٤٤ ألف مصرياً من ذوى التخصصات والمهارات المتميزة يخدمون التنمية فى ١٢ دولة فى أمريكا وأوروبا من بينهم ٧٥٤٢ عالماً من العلماء الذين يشكلون قاعدة متقدمة للغاية فى تلك الدول .

«روشته علاج» لهذا الوضع ... فذكر أهمية تأسيس قاعدة علمية حقيقية وعندما سأله عزازى عن برنامج المطلبى كأحد علماء مصر الكبار ؟ .. أجاب قائلاً :

- * .. إعادة تنظيم الأكاديمية والبحث العلمى على أسس متكاملة ..
- * .. تهيئة مناخ الثقافة العلمية والبحث وبشكل سريع ..
- * .. الاستثمار فى العلم لأن عائدته مئات الأضعاف عن الاستثمار فى أى شئ آخر ..
- * .. دعم الأستاذ الجامعى ..

التحول من «الأقدام» إلى «الرؤوس» !

أضاف د. أحمد مستجير هذه المقولة إلى قائمة طلباته كعالم يريد أن ينهض بالواقع الثقافى حين قال «هل أدفع للعلماء الكبار كى نحصل منهم على الخبرة كما تفعل الشركات عابرة القوميات لكى يساهموا فى النهضة العلمية ؟ أم أدفع مئات الملايين من الدولارات على مدربى كرة القدم كما هو الحادث مع كل الأسف .. ؟!

ويضيف قائلاً :

« .. كرهت الكرة ولاعبها .. وأيقنت أن دخول عصر العلم والتكنولوجيا يلزمه الخروج من عصرة الكرة أو بالأحرى انتقال الاهتمام من الأقدام إلى الرؤوس ... » .
وفى مقال متميز عنوانه «رسالة مفتوحة» إلى مفتى الدار المصرية^(١٣) .. والمنشور بجريدة الوفد فى ٢٨ أكتوبر ١٩٩٩ م يسأل أ/عبد الغفار عودة فضيلة مفتى الديار المصرية عدة أسئلة ليتعرف على رأى الشرع فى أوجه الإهدار المادى والثقافى والقيمى فى واقعنا الثقافى واختلال الأولويات .

هـ- وماذا يقول كل من د. جمال عبد الجواد ود. محمد السعيد إدريس ؟

فى صفحة مركز الدراسات الإستراتيجية بجريدة الأهرام قدم كل من د. جمال عبد الجواد ود. محمد السعيد إدريس (٩٩/١٠/٢٥) مقالاً متميزاً^(١٤) حيث أشار كل منهما إلى سمات سلبية واضحة يعانى منها واقعنا الثقافى وهى وطبقاً لمسمياتهم ومفردات مقالتهما :

- ١- تعدد العوامل السلبية لظاهرة الجذب الثقافى القائمة .
- ٢- ظاهرة تسلط الشخص الواحد «الفالح» فى مجابهة الآخرين ووصفهم بعدم الخبرة وما يتنافى فى ذلك مع روح العمل الجماعى .

٣- افتقاد الواقع الثقافى لوجود « ماكينات » لتصنيع وبلورة الأفكار والرؤى حول القضايا الوطنية المطلوب فيها قرارات تتسم بالتفاوض الجماعى وعملية صنع القرار وليس مجرد اتخاذه .

٤- تحرك البيروقراطية ووسائل الإعلام ملء هذا الفراغ الموجود وكل من الطائفتين غير مؤهل بالمعنى المطلوب حقيقة لمثلها ، الأمر الذى نتج عنه هيمنة للخطابات المسطحة والتى تعنى بالشكل دون المضمون ناهيك عن شيوع الخطابات المتهافتة^(١٥) .

مما ذكر نستطيع القول بأن المشروع العربى لاستشراف المستقبل المقترح وبالشكل المحدد آنفاً قد يمثل حلقة من حلقات ضرورية ملء أوجه من الفراغ القائم ومحاولة التغلب على السلبيات المشار إليها .. من خلال تفعيل طاقات القوة البحثية وأهل الخبرة بالمعنى العميق والحقيقى للكلمة وليس بالمعنى المضلل لها ... أى المطلوب من خلالها هذا المشروع دمج الطاقات البحثية مع المجتمع وإعطائها القدر الأكبر من الاهتمام والدعم لصالح الجميع .

يتحدث علماء العالم المتقدم عن الأشكال العديدة لما يسمونه بصدمة المستقبل وهذا التعبير هو فى الواقع من أشهر كتب ثنائى المستقبليات الشهير ألفين وهايدى توفلر "FUTURE SHOCK" فمثل هؤلاء العلماء يندمجون فى البحث والاستغراق فى تصورات وسيناريوهات مستقبلية تخص أوطانهم وتمتد إلى كل بقاع العالم .. وبدلاً من أن نستغرق نحن فى نفس الأمر مع الصعوبات المعروفة القائمة فإننا نعمل تحت عبء كبير وهو عبء أوضاع البحث العلمى وعبء افتقاد القاعدة العلمية الحقيقية وغياب فكر وعبور الجزر المنعزلة من ناحية وموازن القوة الدولية التى يتعين علينا أخذها بعين الاعتبار من ناحية أخرى ...

وهذا يجعل اختيار الله سبحانه وتعالى لنا كبيراً ، فإذا أردنا أن نتمسك إلى الرمح الأخير فى ظل هذه الأعباء الصعبة بصيغة الفاعل أو على الأقل الخروج من حيز «المفعول به» - فإن ما علينا القيام به لا يتمثل فى التعامل مع «صدمة أو صدمات المستقبل» كألفين وهايدى توفلر وغيرهم من العلماء بل أن علينا التعامل كذلك مع أشق صدمات المناخ الثقافى التى يحتاج التعامل معها إلى كل الصبر والجهد والحوار ، والعمل على تأسيس قاعدة عريضة من الأطراف المعنية ومنها صانع القرار والتيارات الفاعلة بشأن العمل على تدشين ما يؤسس ويؤدى إلى الحد الأدنى على الأقل من المناخ العلمى الصحيح والفاعل الذى يمكن علماء الأمة وباحثيها من المشاركة الفعالة مجابهة التحديات ، والتمكين من الحد الأدنى للقيام بواجبهم نحو أمتهم مع التقليل من عوامل الإعاقة الكثيرة القائمة والإهدار غير المبرر والقائم فى

**ما بين صدمة المستقبل
وصدمات «المناخ العلمى فى
واقعنا الثقافى» :**

واقعنا الثقافي تحت مسميات مختلفة ومعروفة ولقد أفدنا أن من أهمها فجوة الإدارة وحالة الجزر المنعزلة وعدم الاهتمام الكافي بإنشاء قاعدة علمية حقيقية تنبثق من الاهتمام بفرق العلماء من كافة التخصصات لمواجهة أزمات ونوازل راهنة ومستقبلية تحتاج إلى قوة بحثية قابلة للتفعيل والتوظيف لشغل مساحات مهجورة وكبيرة لا نتفاوض بعد لشغلها وملئها بتواجدنا الفعال إلى اليوم ؛ اللهم إلا على مستوى الأداء الفردي فقط والذي يواجه حقيقة الجيوش العلمية وخطوط الآخرين المنتظمة والذين يتحركون بشكل متكامل على الدوام ، ... فما أبشع تلك الغربة حينما يكون موقعنا في المربع رقم واحد أو سرعان ما نعود إليه كلما خرجنا منه .. فلا يبقى للباحث العربي إلا مشروعه البحثي الفردي الخاص به .. ومهما كان متميزا فيه فهو حتما لا يفي بغرض تحريك أمة عريقة تملك الكثير من الباحثين وكثير من الطاقات المبدعة التي إن توحدت وتم تفعيلها بشكل جيد لثم احتواء عشرات الأزمات والنوازل التي يسهل التنبؤ بها وتجنب الكثير من الأوضاع الراهنة التي لا نحسد عليها . وهل سيناريوهات الصدام الحضاري التي انتشرت على مستويات عديدة على الساحة الدولية قبل أحداث سبتمبر ٢٠٠١ وعدم التعامل الإيجابي معها واحتوائها أولاً بأول وعلى نفس المستويات التي تتفاعل فيها سيناريوهات الصدام ووجود إمكانيات متاحة على المستوى العربي الإسلامي للتعامل والحركة الإيجابية بدلاً من حالة التقوقع والجمود واللا فعل والكف عن «الحوار المنولوجي الداخلي فيما بيننا» .

... وهل كان لهذه السيناريوهات التصادمية التي انطلقت لتوجه رد الفعل الأمريكي أن تكون بنفس القوة والفاعلية لو كنا قد قمنا بواجبنا منذ مدة ؟ بالطبع لا ... لا شك أن عدم التحرك المطلوب قد زاد من حالات الاستعداد وزيادته عن غير حـق وظلم ... واللا فعل ليس كالفعل في كل الأحوال والله المستعان وهو نعم المعين .

* * *

هوامش ومراجع الجزء الثاني

(١) راجع على سبيل المثال كتاب مهم بعنوان «الحدود الثقافية للعلم» (cultural boundaries of science) لمؤلفه توماس ف. جرين Thomas e greyn ولقد قدم له د. زياد قطب قراءة تحليلية في مجلة عالم الفكر ، الصادرة عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - بدولة الكويت - المجلد التاسع والعشرون - العدد الثاني أكتوبر / ديسمبر ٢٠٠٠ م .

(٢) لمزيد من التفاصيل حول عملية الطرح الثقافي راجع لكاتب السطور مقال بعنوان «جرائم اللغة وإدارة كارثة الطائفة المصرية (الأهرام ١٩٩٩/١١/٢٤) .

(٣) لمزيد من التفاصيل بخصوص ما أعنيه بالتفاوض في إطار دبلوماسية المسار الثاني وما تتطلبه من آليات وتقنيات راجع كتاب «سيناريوهات الحرب والسلام : دبلوماسية المسار الثاني من منظور اللغويات الاجتماعية والسياسية» لكاتب السطور ، دار المعراج الدولية للنشر - الرياض ١٤١٩هـ - ١٩٨٨م .

(٤) راجع تقرير المجلس الأمريكي لجامعة الأمم المتحدة على سبيل المثال لعامي ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١م A. C.- UNU- The Millennium Project- state of the Future .

(٥) (*) راجع (٤) ص ٣٧ في تقرير ٢٠٠١م وص ٣٨ في تقرير ٢٠٠٠م .
(*) راجع التقرير (٤) ص ٣٧ ولاحظ أن التقرير لعامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٠م فيما يتعلق بمحور أو تحدى «الأخلاقيات الكوكبية» لم يتغير في مضمونه أو مفرداته هو بحاجة إلى المزيد من التفاعل والآراء .

(٦) راجع المرجع التالي :

Brown, Lester & Gary Gardner, Beyond Malthus. World watch paper 143 washington D. C. Sep . 1998 .

(٧) بخصوص تفاصيل المشروعات المشار إليها بشكل موجز أفيد القارئ بأن هذا الموجز يجمع بين ذاكرة كاتب السطور وخلفيته في متابعة تطور هذه المشروعات وكذلك من خلال المصادر التالية :

World Futures and the United Nations , an annotated guide to 250 recent books & reports by world future society, U. S. A 1995.

Masini, Eleonora, why futures studies Grey seal, London, 1993.

Glenn, Jerome & Gordan, the United Nations University, the Millennium project, Feasibility Report, 1995.

(٨) راجع لكاتب السطور مقال تفصيلي من هذه الجزئية بعنوان «رؤية مصرية لاستشراف وتفعيل المستقبل الدولي» (الأهرام ١٩٩٩/٦/١٢).

(٩) مقال لكاتب السطور بعنوان : من أجل مصالحة ضرورية بين الأجيال ، الأهرام ١٩٩٣/٨/٣ .

(١٠) مقال لكاتب السطور بعنوان «الواقع العربي من منظور قوة الطرد المركزية» الوفد ، ١٩٩٦/٨/٢٨ . (وموجود في ملاحق الدراسة) .

(١١) مقال للأستاذ رجب البنا بعنوان «كم أحمد زويل عندنا ؟! » الأهرام ١٩٩٩/١٠/١٧ .

(١٢) تحقيق بجريدة الأسبوع بعنوان «حينما تصبح رؤوس العلماء أهم من أقدام اللاعبين ندخل القرن القادم (حوار مع أ. د. أحمد مستجير ١٩٩٩/١٠/١٨) .

(١٣) يتحدث عبد الغفار عودة في مقالة بعنوان «رسالة مفتوحة إلى مفتي الديار المصرية» بالوفد في ١٩٩٨/١٠/٢٨ م عندما يمكن وأن نسميه «بنازلة الإهدار في واقعنا الثقافي» .

(١٤) راجع مقالين متميزين بصفحة القضايا الاستراتيجية بالأهرام لكل من د. جمال عبد الجواد بعنوان «الوزراء ثم البيروقراطية والسياسية» . ود. محمد السعيد إدريس بعنوان «الشباب وتجديد التحية» في ١٩٩٩/١٠/٢٥ .